أوراق إستراتيجية

خدعة عملية السلام

بقلم هنري سيغمان؛ لندن ريفيو أوف بوكس؛ 2007/8/19

هنري سيغمان: مدير المشروع الأميركي– الشرق أوسطي، عَمِل كمشارك كبير في مجلس العلاقات الخارجية من العام 1994 وحتى 2006، وكان رئيساً للكونغرس الأميركي– اليهودي من العام 1978 وحتى 1994.

عندما إجتمع إيهود أولمرت وجورج دبليو بوش في البيت الأبيض في حزيران، توصلا الى نتيجة تقول بأنّ طرد حماس العنيف لفتح من غزة– الذي تسبب بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي رعاها السعوديون في مكة في آذار– قدم للعالم "نافذة فرصة" جديدة (إذ لم يسبق أن تمتعت عملية سلام فاشلة بنوافذ فرص عديدة كما هو الحال الآن). إنّ عزل حماس في غزة، بحسب ما توافق عليه أولمرت وبوش، سيسمح لهما بمنح الرئيس الفلسطيني محمود عباس تنازلات سخية مما يعطيه المصداقية التي يحتاجها أمام الشعب الفلسطيني للتفوق على حماس.

وقد تحدث كل من أولمرت وبوش الى ما لا نهاية عن إلتزامهما بحل الدولتين بخصوص الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، إلا أن تصميمهما على إسقاط حماس بدلاً من دعم دولة فلسطينية هو ما نفخ الروح في حماسهما الجديد وذلك كي يبدو عباس بمنظر جيد. وهذا هو السبب الذي لأجله يبدو توقعهما إنهزام حماس وهماً. فالمعتدلون الفلسطينيون لن يهيمنوا مطلقاً على أولئك المعتبرين متطرفين، بما أنّ ما يحدد الإعتدال بالنسبة لأولمرت هو الإذعان الفلسطيني لتقطيع إسرائيل أوصال الأراضي الفلسطينية. أما في النهاية، فإنّ الأمر الذي يستعد أولمرت وحكومته لتقديمه للفلسطينيين سيكون مرفوضاً من قِبَل عباس بشكل لا يقل عن حماس، ولن يؤدي ذلك سوى إلى التأكيد للفلسطينيين عبثية إعتدال عباس ويبرر الرفض من قِبَل حماس. أما الأوهام المماثلة الأخرى فهي توقعات بوش حول ما سيتم إنجازه عن طريق المؤتمر الذي أعلن عنه مؤخراً، والذي سيعقد في الخريف (لقد تم الآن تخفيض مستواه الى "إجتماع"). فبحسب رؤيته(بوش)، فإنّ كل مبادرات السلام السابقة قد فشلت الى حد كبير، إن لم يكن كلياً، لأنّ الفلسطينيين لم يكونوا جاهزين بعد لدولة تخصهم. ولذلك، فإنّ الإجتماع سوف يركز بشكل ضيق على بناء المؤسسات الفلسطينية والإصلاح تحت وصاية طوني بلير، مبعوث الرباعية المعين حديثاً.

وبالواقع، لم تصل مبادرات السلام السابقة الى أي مكان لسبب واحد لم يكن لدى بوش ولا الإتحاد الأوروبي الشجاعة السياسية للإعتراف به. وذلك السبب هو الإجماع العام الذي توصلت إليه، منذ زمن بعيد، نخب صناع القرار الإسرائيليين: أنّ إسرائيل هل تسمح مطلقاً بظهور دولة فلسطينية تحرمها من السيطرة العسكرية والإقتصادية الفعالة على الضفة الغربية. ولذلك، فإنّ إسرائيل ستسمح بإنشاء عدد من المناطق المعزولة والمحوطة بالأسوار–بالواقع ستصرعلى ذلك– والتي يمكن للفلسطينيين أن يطلقوا عليها إسم دولة، ولكن فقط لمنع أمر آخر هو إنشاء دولة لها علاقة بدولتين يكون فيها الفلسطينيون هم الأكثرية.

قد تكون عملية سلام الشرق الأوسط، بالفعل، الخدعة الأكثر إثارة في التاريخ الديبلوماسي الحديث. فمنذ قمة كامب دايفيد الفاشلة في العام **2000**، وقبل ذلك بكثير بالواقع، لم تكن مصلحة إسرائيل في عملية سلام– عدا هدف الحصول على قبول فلسطيني ودولي بالوضع القائم– سوى إختلاق خدم بشكل رئيسي العمل على توفير الغطاء لعمليات الإستيلاء المنهجي والمنظم على الأراضي الفلسطينية، وكذلك لمسألة الإحتلال، والذي كان هدفه، بحسب رئيس هيئة الأركان السابق في جيش الدفاع الإسرائيلي، موشيه آيالون، هو "الإنطباع العميق في وعي الفلسطينيين بأنهم شعب مهزوم". و قد يكون إسحق رابين، في إحتضانه المتردد لإتفاقيات أوسلو، ونفوره من المستوطنين، الإستثناء الوحيد في هذه المسألة. إلا أنه هو أيضاً لم يكن يضمر إعادة الأراضي الفلسطينية بما يتخطى ما كان يُدعِي بـــ "خطة آلون"، التي سمحت لإسرائيل بالإحتفاظ بوادي الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية.

إنّ أي شخص على إطلاع على عمليات الإستيلاء الجارية دون هوادة على الأراضي الفلسطينية– المبنية على أساس خطة صممها وأشرف عليها ونفذها آرييل شارون– يعلم بأنّ هدف مشروع إسرائيل الإستيطاني في الضفة الغربية قد تحقق الى حد كبير. أما غزة، فإنّ عمليات الإخلاء لمستوطنيها، والتي باركها المجتمع الدولي بسذاجة كبيرة للغاية بصفتها إنجازاً بطولياً لرجل إلتزم حديثاً بسلام مُشرّف مع الفلسطينيين، كان المقصود بها أن تعمل كحلقة أولى في سلسلة من المناطق الفلسطينية المحاصرة (**Bantustans**). إنّ وضع غزة يظهر لنا ما الذي تبدو عليه هذه الـــ **Bantustans** إذا لم يتصرف سكانها كما تريد إسرائيل.

إنّ إلتزام إسرائيل الخادع بعملية سلام وحل الدولتين هو بالتحديد ما جعل عملية إحتلالها التي لا نهاية لها و تقطيعها لأوصال الأراضي الفلسطينية أمراً ممكناً. كما تعاونت الرباعية– مع الإتحاد الأوروبي وأمين عام الأمم المتّحدة وروسيا المتّبعين والمطيعين لقيادة واشنطن– معها ووفرت الغطاء لهذه الأخدوعة بقبولها إدعاء إسرائيل بأنها عاجزة عن العثور على شريك سلام فلسطيني صالح.

وبعد عام واحد تماماً من إنتهاء حرب **1967**، وصف موشيه دايان، رئيس هيئة الأركان الأسبق في جيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك، خطته للمستقبل على أنها "الواقع الحالي الموجود على الأرض". وقال بأنّ "الخطة يتم تنفيذها بشكل حقيقي واقعي، فما هو موجود اليوم في الضفة الغربية يجب أن يبقى بصفته ترتيباً دائماً". وبعد **10** سنوات، وفي مؤتمر عقد في تل أبيب، قال دايان، ليس السؤال "ما هو الحل؟ إنما السؤال كيف نعيش من دون حل؟"

ويلخص غوفري آرونسون، الذي راقب المشروع الإستيطاني منذ بدايته، الوضع بالتالي:

إنّ العيش من دون حل، آنذاك والآن، كانت تفهمه إسرائيل على أنه الأساس لتوسيع مكاسب الإخضاع الى أقصى حد، في الوقت الذي يتم فيه التقليل من أعباء ومخاطر التراجع أو عمليات الضم الرسمية الى أدنى حد ممكن. هذا الإلتزام بالوضع القائم، على كل حال، أدى إلى تمويه برنامج التوسع الذي دعمته أجيال من القادة الإسرائيليين من حيث التمكين من حدوث التحول الديناميكي للأراضي وتوسيع السيادة الإسرائيلية الفعالة حتى نهر الأردن، وذلك من خلال الإستيطان الإسرائيلي.

وفي مقابلة مع صحيفة هآريتز في العام **2004**، وصف دوف ويسغلاس، رئيس إدارة الأقسام التنفيذية في حكومة رئيس الوزراء آنذاك آرييل شارون، الهدف الإستراتيجي لديبلوماسية شارون على أنها تهدف إلى تأمين الحصول على دعم البيت الأبيض والكونغرس للإجراءات الإسرائيلية التي ستضع عملية السلام والدولة الفلسطينية في حالة من الـــ "فورمالديهايد" (عديمة اللون)، وهذه كلمة مجازية مناسبة بشكل فظيع وشيطاني. فمادة "الفورمالديهايد" تمنع، بشكل لا مثيل له، تحلل الأجسام، وتخلق إنطباعاً وهمياً، أحياناً، بأنهم لا زالوا أحياء. ويشرح ويسغلاس بأنّ هدف إنسحاب شارون الأحادي من غزة وتفكيك المستوطنات العديدة المعزولة في الضفة الغربية، كانت بقصد الحصول على القبول الأميركي بأحادية إسرائيل، كي لا يتم وضع سابقة لإنسحاب نهائي من الضفة الغربية.

وكان المقصود من الإنسحابات المحدودة توفير مجال سياسي لإسرائيل لتعميق وتوسيع وجودها في الضفة الغربية، وهذا هو السبب الذي لأجله تحققت هذه الإنسحابات. وفي رسالة الى شارون، كتب بوش يقول: "في ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز

الإسرائيلية الكبرى الآهلة بالسكان الموجودة أساساً، من غير الواقعي أن يكون هناك توقع بأن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي هي عودة كاملة ونهائية لحدود الهدنة عام 1949".

وفي مقابلة أجرتها مؤخراً صحيفة هآريتز، قال جيمس وولفنسون، الذي كان الممثل للرباعية أثناء الإنفصال عن غزة، بأنّ إسرائيل والولايات المتّحدة قوضتا بشكل منظم وممنهج الإتفاق الذي ساعد بصياغته في العام 2005 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وحوّلا غزة، بدلاً من ذلك، إلى سجن واسع، كما قال بأن المسؤول الرسمي الذي كان يقف وراء هذا الأمر هو إليوت أبرامز، نائب مستشار الأمن القومي، بحسب ما قال لهآريتز. "فكل جانب" من جوانب الإتفاق الذي رعاه وولفنسون "تم إجهاضه".

كما أنّ مقابلة أخيرة أخرى في صحيفة هآريتز مع هاغاي آلون، الذي كان مستشاراً لعمير بيريتس في وزارة الدفاع، تعتبر كاشفة لأمور أخرى حتى. فآلون يتهم جيش الدفاع الإسرائيلي (الذي يعتبر معظم ضباطه الكبار من المستوطنين) بالعمل سراً للدفع، أكثر، بمصالح المستوطنين. ويقول آلون بأنّ جيش الدفاع الإسرائيلي "يتجاهل تعليمات المحكمة العليا بشأن الممر الذي عليه إتباعه بخصوص ما يسمى بالسور الأمني، بتأسيسهم بدلاً من ذلك، لطريق لا يمكّن من تأسيس دولة فلسطينية"، قال آلون لصحيفة هآريتز عندما وقّع سياسيون في العام 2005 إتفاقية مع الفلسطينيين للتخفيف من قيود الفلسطينيين المسافرين داخل الأراضي (وهو جزء من الإتفاق الذي كان وولفنسون قد عمل عليه). وبدلاً من ذلك، خفف جيش الدفاع من القيود على المستوطنين.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد تضاعفت نقاط التفتيش. وبحسب ما يقول آلون، فإنّ جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم "بتنفيذ سياسة تمييز عنصري، وهي إفراغ الخليل من العرب وتهويد (بحسب تعبيره) وادي الأردن، في حين يقوم بالتعاون علناً وصراحة مع المستوطنين في محاولة لجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً.

وتعطي خريطة جديدة دولية للضفة الغربية، صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتّحدة، صورة شاملة عن الوضع. إذ تنازل المدنيون الإسرائيليون والبنية التحتية الإسرائيلية عن 40 بالمئة من الأراضي المحظورة على الفلسطينيين. أما بقية الأراضي، بما فيها المراكز الكبرى الآهلة بالسكان مثل نابلس وأريحا، فمقسمة الى منطقتين مسورتين؛ الحركة بينهما مقيدة بسبب وجود 450 حاجز و70 نقطة تفتيش. ووجدت الأمم المتّحدة بأنّ ما يتبقى هو منطقة مشابهة جداً لتلك الموضوعة جانباً للسكان الفلسطينيين في المقترحات الأمنية الإسرائيلية عقب حرب 1967، كما وجدت بأنّ التغييرات التي تجري الآن بخصوص البنى التحتية للأراضي– بما في ذلك شبكة الطرقات السريعة التي تتجاوز بلدات فلسطينية وتعزلها– سوف تعمل على جعل كانتونية الوضع القائم للضفة الغربية أمراً رسمياً.

هذه هي الوقائع على الأرض بحيث أنّ الكلام التافه غير المطلع و/أو الساخر في القدس، واشنطن وبروكسل– بشأن إنتظار الفلسطينيين حتى يقوموا بإصلاح مؤسساتهم ودمقرطة ثقافتهم وتفكيك "البنى التحتية للإرهاب" ووقف كل العنف والتحريض قبل إمكانية البدء بمفاوضات السلام– ما هو إلا سعي لحجب صوت بصوت أعلى منه. وبسبب عدم توازن القوة الهائل بين إسرائيل والفلسطينيين– هذا دون أن نذكر رجحان الدعم الديبلوماسي المتمتعة به إسرائيل من تلك البلدان، تحديداً، والتي قد يتوقع منها المرء أن توازن وتعوض ديبلوماسياً بسبب عدم التوازن العسكري– فلا شيء سيتغير للأحسن من دون مواجهة الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي وفاعلين دوليين آخرين، أخيراً، لما كان يمثل، ولفترة طويلة، العوائق الأساسية أمام السلام.

وتتضمن هذه العوائق الفرضية الكامنة في سياسة الإحتلال الإسرائيلية بحيث أنه إذا لم يتم التوصل الى إتفاقية سلام، فإنّ الخلفية القاصرة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 تعني الإستمرار اللانهائي للإحتلال الإسرائيلي. وإذا كانت هذه القراءة صحيحة، فإنّ القرار، بالواقع، سيكون بمثابة دعوة لسلطة إحتلال راغبة بالإحتفاظ بأراضي عدوها بأن تقوم بذلك وببساطة، وذلك بوسائل من نوع تجنب محادثات السلام– وهو بالضبط ما كانت إسرائيل تقوم به.

بالواقع، فإنّ البيان التمهيدي للقرار 242 يصرح بأنه لا يمكن الحصول على الأرض بالحرب، وهو ما يعني ضمنياً بأنه إذا لم يتمكن الأفرقاء من الوصول الى إتفاق، فإنّ على المحتل الإنسحاب الى الوضع الذي كان قائماً سابقاً، وهو ما يعني، منطقياً، بأنّ القرار 242 عبارة عن "خلفية قاصرة". فلو كان هناك نية مخلصة من جانب إسرائيل للإنسحاب من الأراضي، فإنّ 40 عاماً كانت بالتأكيد أكثر من زمن كافٍ للوصول الى إتفاق.

أما الجدل الإسرائيلي فلطالما دار حول مسألة هي: بما أنه لم يكن هناك من وجود لدولة فلسطينية قبل حرب 1967، فإنه ليس هناك من حدود معترف بها يمكن لإسرائيل الإنسحاب إليها، لأنّ الحدود ما قبل 1967 كانت مجرد خط هدنة. بالإضافة الى ذلك، وبما أنّ القرار 242 يدعو "لسلام عادل ودائم" يسمح "لكل دولة في المنطقة بالعيش بأمان"، فإنّ إسرائيل تتمسك بذلك على أنه يجب السماح لها بتغيير خط الهدنة، إما ثنائياً أو أحادياً، لجعله آمناً قبل إنهاء الإحتلال. وهذا جدل مضلل لأسباب عديدة، لكنه مبدئياً بسبب القرار التقسيمي 181 الصادر في العام 1949 عن المجلس العمومي الدولي، الذي رسخ الشرعية الدولية للدولة اليهودية وإعترف أيضاً بالأراضي الفلسطينية المتبقية خارج حدود الدولة الجديدة، بشكل مساو، بصفتها الأرض الموروثة الشرعية للسكان العرب الفلسطينيين، والتي كانوا مخولين تأسيس دولتهم الخاصة بهم عليها، وحدد القرار خريطة حدود تلك الأراضي بدقة كبيرة.

وكان تأكيد القرار 181 على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني مبنياً على أساس قانون مقياسي وعلى المبادئ الديمقراطية التي تمنح حق تأسيس الدولة للأكثرية السكانية (في ذلك الحين، كان العرب يشكلون ثلثَيْ السكان في فلسطين). ولا يتبخر هذا الحق بسبب التأخير والتأجيل في تنفيذه.

وخلال مسار الحرب التي أطلقتها البلدان العربية، التي سعت الى منع تنفيذ قرار التقسيم الدولي، وسّعت إسرائيل حدودها بنسبة وصلت الى 50 بالمئة. فإذا كان من غير المشروع الحصول على أراضٍ نتيجة لحرب ما، عندها لا يمكن أن يكون السؤال حول مقدار الأراضي الفلسطينية الإضافية التي من المحتمل أن تكون إسرائيل قد إستولت عليها، وإنما السؤال هو عن مقدار الأراضي التي حصلت عليها إسرائيل في مسار حرب 1948، التي يُسمح لها بالإحتفاظ بها. ففي الحد الأدنى، إذا كان هناك من "تعديلات" ستُصنع لخط الهدنة 1949، فإنّ هذه التعديلات يجب أن تتم على الجانب الإسرائيلي لذلك الخط وليس على الجانب الفلسطيني.

ويبدو واضحاً بأنّ العائق في حل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني لم يكن قلة مبادرات السلام أو مبعوثي السلام. كما أنّ العائق لم يكن العنف الذي لجأ إليه الفلسطينيون في نضالهم لتخليص أنفسهم من الإحتلال الإسرائيلي، حتى عندما كان ذلك العنف يستهدف، وبشكل دنيء، المدنيين الإسرائيليين. ولا يعني ذلك إقرار قتل المدنيين لندرك بأنّ عنفاً كهذا يحدث، عاجلاً أم آجلاً، في معظم الأوضاع التي يتم بها إعاقة وإحباط مسيرة شعب لتقرير مصيره من قِبَل قوة إحتلال.

بالواقع، لم يكن نضال إسرائيل لتحقيق الإستقلالها الوطني أمراً إستثنائياً. فبحسب المؤرخ بيني موريس، فإنّ منظمة الأراغون كانت أول من إستهدف المدنيين في هذا الصراع. ففي كتابه "ضحايا لا ذنب لهم" يقول موريس بأنّ تزايد الإرهاب العربي في العام 1937 "أشعل موجة من تفجيرات منظمة الأراغون ضد الباصات والأماكن العربية المكتظة، مما قدم بعداً جديداً للصراع". وفي حين كان العرب في الماضي يُقطعون بضربات صغيرة وهم في السيارات أو على أرصفة المشاة ويتم قذفهم، من وقت لآخر، بقنابل يدوية وزجاجات حارقة، الأمر الذي غالباً ما كان يؤدي الى قتل وجرح قلة من الواقفين على الحياد أو المسافرين"، يتم الآن، "وللمرة الأولى، وضع قنابل هائلة الحجم في مراكز عربية مزدحمة، ليتم بذلك قتل وتشويه عشرات الناس من دون تمييز". ويشير موريس بأنّ هذا "الإبتكار" سرعان ما وجد مقلدين عرب له.

إنّ ما يحدد جهود إسرائيل لجهة الإحتفاظ بالأراضي المحتلة هي الحقيقة التي تقف خلفها حيث أنها لم تكن تعتبر، مطلقاً، أن الضفة الغربية أرض محتلة برغم قبولها الرسمي الصوري بتلك التسمية. فالإسرائيليون ينظرون إلى المناطق الفلسطينية بصفتها "أرضاً يتم التنافس عليها"، والتي لديهم مزاعم بشأنها لا تقل،بالرغم من ذلك، أهمية وقوة عن تلك التي للفلسطينيين، القانون الدولي والقرارات الدولية. وهذه وجهة

نظر كانت قد ظهرت صراحة لأول مرة في مقالة إفتتاحية لشارون نُشرت على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز في 9 حزيران 2002. إنّ إستخدام تسميات يهودا والسامرة الإنجيلية لوصف الأراضي– وهي مصطلحات كان حزب الليكود، فقط، يوظفها بشكل رسمي، لكنها تعتبر الآن ضرورية وواجبة لمناصري حزب العمل الأقوياء أيضاً– ما هو إلا إنعكاس لرؤية إسرائيلية مشتركة. وحيث أنّ رئيس الوزراء الأسبق، إيهود باراك (وهو الآن وزير الدفاع في حكومة أولمرت) يصف بشكل متواصل الإقتراحات التي قدمها حول الأراضي في قمة كامب دايفيد على أنها تعبير عن "الكرم" الإسرائيلي، وليس إعترافاً بحقوق الفلسطينيين، مطلقاً، فإن ذلك ما هو إلا مثال آخر عن هذه العقلية. بالواقع، يبدو أنّ مصطلح "الحقوق الفلسطينية" غير موجود في قاموس إسرائيل.

إن المشكلة ليست بأنّ الفلسطينيين لا يعرفون كيفية إجراء مساومة، كما يدعي الإسرائيليون غالباً (وكان رئيس وزراء آخر أسبق، هو بينيامين نتانياهو، قد تذمر قائلاً، بحسب ما هو مشهور عنه، بأنّ الفلسطينيين يأخذون ويأخذون في حين أن إسرائيل تعطي وتعطي). إنّ هذه تهمة غير لائقة أو مقبولة، بما أنّ الفلسطينيين قاموا بالكثير للوصول الى التسوية الأكثر شمولية من بين جميع التسويات عندما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً، بشرعية إسرائيل ضمن حدود الهدنة 1949. ومع ذلك التنازل، يكون الفلسطينيون قد تخلوا عن حقهم بأكثر من نصف الأراضي التي كان قرار التقسيم الدولي قد عينها لسكانها العرب. وبالمقابل، لم يتلقَ الفلسطينيون، مطلقاً، أي شيء ذي مصداقية إزاء هذا التنازل الأليم، ومرت سنوات قبل أن توافق إسرائيل على أنّ للفلسطينيين الحق بتأسيس دولتهم في أي جزء من فلسطين. أما الفكرة القائلة بأنه يجب القيام بتعديلات حدودية أكثر على حساب الـ 22 بالمئة من الأراضي المتبقية للفلسطينيين، فهي فكرة عدوانية بعمق بالنسبة لهم، ومفهومة كذلك.

ومع ذلك، فقد وافق الفلسطينيون في قمة كامب دايفيد على التعديلات بشأن حدود ما قبل 1967، والتي ستسمح لأعداد كبيرة من مستوطني الضفة الغربية– حوالي 70 بالمئة– من البقاء داخل الدولة اليهودية، مزودين بما تلقوه من أراضٍ مماثلة على الجانب الإسرائيلي من الحدود.أما باراك فقد رفض هذا الأمر. ولإثبات ذلك، كانت مطالبة الفلسطينيين، في الماضي، بحق العودة عائقاً جدياً أمام إتفاقية السلام. إلا أنّ مبادرة السلام التي أطلقتها الجامعة العربية عام 2002 لا تدع مجالاً للشك بأنّ البلدان العربية سوف يقبلون بعودة رمزية ومحددة بالأسماء للاجئين الى داخل إسرائيل وبأعداد توافق عليها إسرائيل، مع إعادة الأكثرية الساحقة من الناس الى وطنهم في الدولة الفلسطينية أو توطينهم في البلدان التي يقيمون فيها أو بلدان أخرى مستعدة لإستقبالهم.

إنه الفشل الذي يعاني منه المجتمع الدولي الذي عليه أن يرفض (بدل التفوه بالكلام الفارغ) المفهوم الإسرائيلي الذي يقول بأنّ الإستمرار بالإحتلال وخلق "وقائع على الأرض" أمر يمكن ان يمضي الى ما لا نهاية، طالما أنّ ليس هناك من إتفاق مقبول بالنسبة لإسرائيل، التي أحبطت كل مبادرات السلام السابقة وجهود مبعوثي السلام جميعاً. وسوف تلقى الجهود المستقبلية المصير نفسه إذا لم يتم الإنكباب على هذه المسألة الجوهرية والأساسية.

إنّ ما هو مطلوب لإحداث إختراق ما هو تبني مجلس الأمن لقرار يؤكد فيه على التالي:

1) أنّ مسألة إحداث تغييرات ما لوضع ما قبل عام 1967 يمكن أن تتم فقط عن طريق التوصل الى إتفاق بين الأفرقاء. فإجراءات الإنسحاب الأحادي لن تلقَ إعترافاً دولياً.

2) الأساس الخاطئ للقرار 242، المكرر بالقرار 338 وقرار الهدنة 1973، هو عودة قوات الإحتلال الإسرائيلية الى حدود ما قبل 1967.

3) إذا لم يتوصل الأفرقاء الى إتفاق بغضون 12 شهراً (سيستلزم تنفيذ الإتفاقات وقتاً أطول بحسب ما هو واضح)، عندها سوف يستدعي الأساس الخاطئ(للقرار 242) مساعدة مجلس الأمن. عندها، سيتبنى مجلس الأمن مصطلحاته الخاص به لوضع نهاية للصراع

وسيعمل على ترتيب تشكيل قوة دولية قد تدخل الأراضي المحتلة للمساعدة على تثبيت حكم القانون، مساعدة الفلسطينيين في بناء مؤسساتهم، ضمان أمن إسرائيل عن طريق قمع العنف الآتي عبر الحدود ومراقبة تنفيذ الشروط والإشراف عليها لوضع نهاية للصراع.

وإذا ما كانت الولايات المتّحدة وحلفائها يريدون إتخاذ موقف قوي كافٍ لإقناع إسرائيل بأنه لن يُسمح لها بصنع تغييرات على الوضع ما قبل **1967** إلا بواسطة إتفاق مع الفلسطينيين خلال مفاوضات الوضع الدائم، فإنه لن يكون هناك حاجة لصيغ سلام معقدة أو وسطاء مشهورين لكي تأخذ عملية السلام طريقها. إنّ الأمر الوحيد الذي بإمكان مبعوث مثل طوني بلير أن يفعله لإرجاع عملية السلام الى مسارها هو قول الحقيقة حول العائق الحقيقي للسلام. وهذا سيكون أيضاً بمثابة مساهمة تاريخية للدولة اليهودية، بما أنّ أمل إسرائيل الوحيد بأمن حقيقي على المدى الطويل هو بالحصول على دولة فلسطينية ناجحة، كحجارة لها.

Research Services Group
www.ipileb.com